"ما وراء التحويلات المالية"

الكلمة الرئيسية للسيد كيفن تشيكا أوراما

القائم بأعمال كبير الاقتصاديين ونائب الرئيس للحوكمة الاقتصادية وإدارة المعرفة

مجموعة بنك التنمية الأفريقي

غداء عمل رفيع المستوى وحلقة نقاش في إطار قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا

واشنطن العاصمة – 13 ديسمبر 2022

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة الكرام،

طاب مساءكم.

اسمحوا لي أولًا أن أعرب عن بالغ امتناني للمنظمين على دعوتي لإلقاء هذا الخطاب الرئيسي في غداء العمل الرفيع المستوى وحلقة النقاش التي تُعقد اليوم حول موضوع عزيز جدًا عليّ وهو "ما وراء التحويلات المالية".

يأتي هذا الحدث في أعقاب حوار سياسات مجتمع الممارسة العالمي الذي عُقد مؤخرًا حول *"التنمية بلا حدود: الاستفادة من الشتات الأفريقي نحو تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا"*.

وقد اشتركت مجموعة بنك التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الهجرة الدولية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في استضافة هذا الحدث، الذي جمع بين القادة الأفارقة والشتات الأفريقي وأولئك المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم لوضع استراتيجيات وأدوات وخطط عمل لتحسين الاستفادة من الشتات الأفريقي من أجل تنمية أفريقيا.

السيادات والسادة،

تُعد أفريقيا موطنًا لأكثر من 1,4 مليار شخص، ما يمثل 16,72% من سكان العالم. وتُشير تقديراتنا في هذا الصدد إلى أن هذا العدد سيصل إلى 2,2 مليار شخص بحلول عام 2050، مع متوسط عمر 19,7 سنة وأكثر من 400 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 عامًا، مما يجعل من أفريقيا حاليًا القارة التي تضم أصغر عدد من السكان على وجه الأرض. وبحلول عام 2030، ستشكل إفريقيا 42٪ من سكان العالم من الشباب.

وتتمتع أفريقيا بوفرة في الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والأملاح المعدنية والمعادن، فضلا عن المعادن الخضراء الواسعة وموارد الاقتصاد الأزرق التي تنتظر تسخيرها من أجل تحقيق تحولات النمو الأخضر الشامل. ونظرًا لرواسب مواردها الواسعة في المعادن النادرة، وخاصة الليثيوم أيون والكوبالت والنيكل والنحاس وغيرها، يعتمد مستقبل السيارات الكهربائية في العالم على إفريقيا. وتظهر التقديرات الحالية أن بناء مرافق السلائف لبطاريات الليثيوم أيون في أفريقيا سيكون أرخص بثلاث مرات مما هو عليه في نواحي العالم الأخرى.

كذلك تمتلك أفريقيا 65 ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة المتبقية لإطعام العالم، ولا تزال هناك فرص هائلة، في جميع أنحاء المشهد الزراعي في أفريقيا، لتحويل حبوب الكاكاو إلى شوكولاتة والقطن إلى منسوجات وملابس وحبوب البن إلى قهوة مخمرة، وأكثر من ذلك. كما ستجعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قارة أفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، إذ يقدر حجم الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,3 تريليون

دولار، فالمؤسسات في جميع أنحاء القارة الأفريقية تنمو وتزدهر والطبقات الوسطى تتنامى والأسواق تتوق إلى الاستثمارات.

على سبيل المثال، حققت مجموعة بنك التنمية الأفريقي سجلًا حافلًا بالإنجازات في الاستثمار في المشاريع التحويلية في مجالات مزاياها النسبية مثل النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والزراعة، والطاقة؛ ونشر الأدوات المالية التحفيزية للحصول على تدفقات مالية أكبر وجذبها من ممولي التنمية والشركاء الآخرين.

وقد أثبت البنك جدارته باعتباره أحد أكثر بنوك التنمية متعددة الأطراف فعالية وكفاءة من حيث التكلفة، كما يتضح من الاستعراض الأخير الذي أجرته اللجنة المستقلة المعنية بأثر المعونات في عام 2020. وقد صنف مركز التنمية العالمية هنا في واشنطن صندوق التنمية الأفريقي في المرتبة الثانية من بين 49 مؤسسة ثنائية ومتعددة الأطراف شملها المسح في مؤشر جودة المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويشكل الشتات الأفريقي والمنحدرون من أصل أفريقي الذين يعيشون خارج القارة رصيدًا مهمًا للتنمية الأفريقية، فمنذ عام 1990، ارتفع العدد الإجمالي للمهاجرين الأفارقة الذين يعيشون خارج المنطقة، بما في ذلك المهنيين المهرة، بأكثر من الضعف إلى حوالي 20 مليون بحلول عام 2020، وكان النمو في أوروبا أكثر وضوحًا. هذا بالإضافة إلى ملايين الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون خارج شواطئ القارة الأفريقية ويقدمون مساهمات كبيرة لبلدان إقامتهم.

وفي عام 2015، بلغ عدد خريجي الطب الدوليين المدربين في إفريقيا ممن يمارسون المهنة في الولايات المتحدة وحدها 13584، أي بزيادة قدرها 27,1٪ عن عام 2005، وهذا يُعني أن معدل هجرة الأطباء الذين درسوا في أفريقيا وهاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية هو تقريبًا طبيب واحد يوميًا على مدى العقد الماضي.

وتبلغ تكلفة تدريب الطبيب الواحد في كل بلد أفريقي ما بين 21000 دولار و 59000 دولار. ومع ذلك، فإن بلدان المقصد لا تدفع تكاليف تدريب الأطباء الذين توظفهم. ونتيجة لذلك، تخسر أفريقيا حوالي 2 مليار دولار سنويًا من خلال هجرة الأدمغة في القطاع الصحي وحده.

وتُشير التقديرات إلى أن كل شخص متخصص أفريقي مهاجر يمثل في المتوسط خسارة قدرها 184000 دولار تتكبدها إفريقيا سنويًا.

ومن ناحية أخرى، تُشير بعض التقديرات إلى أن التحويلات المالية إلى أفريقيا بلغت حوالي 96 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وهو مبلغ يزيد عن المساعدات الإنمائية في نفس العام. وفي السنوات الأخيرة، واصلت التحويلات المالية تخطيها للتدفقات المالية الأخرى، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحوافظ المالية، لتصبح أكبر مصدر ثابت للتدفقات الخارجية في أفريقيا.

كما ثبت أن التحويلات المالية قادرة على التكيف، فعلى سبيل المثال، انخفضت التحويلات المالية العالمية بنحو 2,4٪ فقط لتصل إلى ما يقدر بنحو 7,2 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بعام 2019، بالرغم من جائحة كوفيد-19.

وقد ساعدت التحويلات المالية في أغلب البلدان المتلقية لها على مستوى العالم (الفلبين والمكسيك وباكستان والهند) هذه البلدان على التكيف مع الصدمات الخارجية وصدمات سياسات الاقتصاد الكلي، وبهذا تقل تقلبات النمو. كما وفرت التحويلات المالية بدورها سبلًا بديلة لتمويل الاستثمارات في الصين والهند ونيجيريا ومصر، ورفعت المدخرات المحلية، وحسنّت الوساطة المالية في بنغلاديش وباكستان والفلبين.

علاوة على ذلك، يُمكن تعزيز دور التحويلات المالية في تشجيع الاستثمارات تعزيزًا كبيرًا عن طريق توريقها[1]. ونظرًا لتدفقات التحويلات المالية المستقرة، التي يمكن التنبؤ بها إلى البلدان الأفريقية، يُمكن للحكومات أن تتعهد بالتحويلات المالية المستقبلية باعتبارها ضمانًا لتأمين القروض من المصادر الدولية[2]. وقد تمكنت عدة بلدان، بما في ذلك البرازيل والسلفادور

[1] التوريق هو معاملة تنطوي على مقترض محتمل يتعهد بمستحقات مستقبلية بالعملة الصعبة كضمان لكيان ذي غرض خاص يصدر الدين.

[2] لا تزال هذه الممارسة جديدة في أفريقيا، إذ لا ينفذ سوى عدد قليل من المعاملات على نطاق القارة.

وغواتيمالا وكازاخستان والمكسيك وتركيا، من جمع مبالغ كبيرة من التمويل الأرخص والأطول أجلًا منذ عام 2000 من أسواق رأس المال الدولية عن طريق توريق تدفقات التحويلات المالية في المستقبل.

ويمكن لتوريق التحويلات المالية أن يؤدي إلى تعزيز التصنيف الائتماني للأصول المالية، من خلال التخفيف من مخاطر قابلية تحويل العملات، وهي عنصر رئيسي في المخاطر السيادية، فعلى سبيل المثال، في السلفادور، تم تصنيف الأوراق المالية المدعومة بالتحويلات المالية بدرجة استثمارية تزيد عن التصنيف السيادي لدرجة الاستثمار الفرعي من درجتين إلى أربع درجات.

وتشمل بعض التحديات الرئيسية التي تحول دون التحويلات المالية لتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا ما يلي:

- ارتفاع تكلفة إرسال التحويلات المالية. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط تكلفة التحويلات المالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوالي 7,8 في المائة، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 6 في المائة والمتوسط في جنوب آسيا البالغ 4,3 في المائة.
- عدم المشاركة الفعالة من جانب الحكومات الوطنية مع المستثمرين المغتربين.
- عدم كفاية البيانات لتحديد مرتسمات المستثمرين في الشتات، مما يؤدي إلى عدم تناسق المعلومات.
- مخاوف بشأن الشفافية تحد من الثقة في الأسواق المالية المحلية.
- إدراك ارتفاع مخاطر العملات السيادية والعملات الأجنبية.
- انخفاض مستويات تنمية القطاع المالي في معظم البلدان الأفريقية.
- وجود عمليات وإجراءات استثمارية معقدة وبيروقراطية وطويلة في البلدان الأفريقية.
- انعدام أمن الأصول، تتمثل في قيود متعددة وعدم قابلية نقل الحقوق.
- عدم وجود أدوات استثمارية مبتكرة لجذب المواهب مرة أخرى إلى القارة.

السيدات والسادة، غالبا ما "تحتفي" الحوارات حول التنمية الأفريقية بالتحديات وتغفل عن رؤية فرص الحلول المبتكرة التي تطرحها التحديات.

والآن، اسمحوا لي أن أنتقل بسرعة إلى الحلول الرئيسية التي يمكن تنفيذها لجعل التحويلات المالية أكثر إنتاجية والاستفادة من الشتات الأفريقي من أجل التنمية الأفريقية – ما وراء التحويلات المالية.

علينا أن نجد سبلًا ووسائل مبتكرة من أجل (1) توريق التحويلات المالية وخفض تكلفتها؛ و (2) إزالة المخاطر من الأسواق المالية في أفريقيا وتوسيع نطاق إصدار سندات الشتات؛ و(3) إشراك المغتربين في ترويج التجارة والاستثمار لتسخير الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ و(4) الاستثمار على نطاق واسع في البحث والابتكار والمعرفة ونقل التكنولوجيا؛ و(5) تشجيع تداول الأدمغة.

يمكن لهذه المجالات الخمسة، متى تم استغلالها ونشرها بفعالية، أن تصبح قوة الدفع الحاسمة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا، بالإضافة إلى إتاحة المنافع المتبادلة والمشتركة للشتات الأفريقي وبلدان إقامتهم.

ولتحقيق الاستفادة من التحويلات المالية، يمكن لعدد أكبر من البلدان الأفريقية وشركائها الاضطلاع بما يلي:

- إقامة شراكات مع مؤسسات تمويل التنمية والبنوك الأجنبية والمحلية لتطوير أدوات مبتكرة لتوريق تحويلات المغتربين المالية، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة الكفاءة، وإزالة المخاطر في سوق التحويلات المالية، وإنشاء منصات تمويل جماعي لتجميع موارد الشتات، وتعزيز تدفق التحويلات وتوجيهها إلى استثمارات منتجة تحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المرجوة للبلدان في جميع أنحاء إفريقيا؛ و
- دعم تطوير القدرات المؤسسية وتنفيذها وبناء التدخلات في البلدان الأفريقية في جميع جوانب توريق التحويلات المالية، بما في ذلك الأطر القانونية والأدوات المالية وتخفيف المخاطر.

لتحقيق الاستفادة من سندات الشتات، يمكن للبلدان الأفريقية وشركائها الاضطلاع بما يلي:

- التعاون مع المؤسسات العالمية لتصميم الإصلاحات المناسبة والحوافز الاقتصادية وتنفيذها (مثل الحوافز الضريبية) في الاقتصادات المتقدمة لتشجيع المغتربين الأفارقة على الاستثمار بشكل استباقي في تنمية أفريقيا.
- تيسير المساعدة التقنية وتبادل الخبرات بين النظراء في سوق سندات المغتربين ودعم الجهود الرامية إلى تقديم حلول تمويل مبتكرة. ويشمل ذلك سندات مؤشر الأمن التي تركز على الشتات، والسندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، والموارد اللازمة لمبادلة البنية التحتية، وتوريق التحويلات المالية المستقبلية لتنمية أفريقيا.

ولتحقيق الاستفادة من المغتربين في ترويج التجارة والاستثمار، يمكن للبلدان الاضطلاع بما يلي:

- العمل مع الشركاء لتعزيز نظام الدفع الأفريقي وخطط التسوية، لتسهيل تدفقات التجارة والاستثمار داخل القارة.
- إنشاء قاعدة بيانات ومنبر معلومات قابلين للتشغيل المتبادل لتحديد الشتات الأفريقي تحديدًا صحيحًا، بما في ذلك مجتمعات الشتات الأفريقي المتمايزة وأعمالها التجارية للاسترشاد بها في تصميم برامج دعم الشتات في القطاعات الرئيسية.

ولتسهيل البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا، يمكن للبلدان الأفريقية وشركائها العمل معًا من أجل:

- إنشاء وإطلاق صندوق لتنمية المعرفة والقدرات لأفريقيا لدعم مؤسسات البحث والابتكار والمعرفة وتطوير التكنولوجيا الأفريقية، بالإضافة إلى تعزيز نقل المعرفة/ التكنولوجيا بين المؤسسات الأفريقية وأقرانها على مستوى العالم.
- وضع أسس علمية وطنية للنهوض بتقدم جودة البحوث وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والابتكار على نطاق واسع ونقل التكنولوجيا داخل أفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

ولتعزيز تداول الأدمغة، يتعين على البلدان الأفريقية وشركائها الاضطلاع بما يلي:

- دعم إنشاء قاعدة بيانات تفاعلية للشتات الأفريقي: بما في ذلك بلدان الإقامة ومؤسسات الانتساب والمؤهلات والمهارات والكفاءات بالإضافة إلى مجالات الاهتمام وتطوير منصات إلكترونية لتسهيل مشاركة الشتات في الأبحاث ذات الجودة والابتكار على نطاق واسع وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ونقل التكنولوجيا بين أفريقيا وبلدان إقامتهم.
- إنشاء وعقد اجتماع مجتمع الممارسة للشتات الأفريقي، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، للحوار حول مشاركة الشتات في التنمية الأفريقية سنويًا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، جميع الأفارقة الذين يعيشون في أفريقيا، والمهاجرين الذي يعيشون خارجها، والمنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في قارات أخرى حول العالم، الذين يشكلون أفريقيا العالمية. إن الرغبة والمسؤولية المتأصلتين عن بناء أفريقيا التي نريدها بشكل استباقي تمكنان في جميع الأفارقة في كل حدب وصوب، فبغض النظر عن مدى نجاحنا في بلد الإقامة المفضل لدينا، فنحن أفارقة، وسيتطلب الأمر منا نحن الأفارقة بناء أفريقيا التي نريدها. قارة نفخر بأن نطلق عليها "الوطن".

بيد أنه يعتمد مدى إمكانية الاستفادة من الشتات الأفريقي بشكل فعال لتحقيق النمو الاقتصادي إلى حد كبير على مستوى مشاركة الشتات، والبيئة التمكينية في الأفارقة وبلدان إقامتهم، ومدى الشمولية في السرديات والتصورات والهوية والثقة التي بنيت بين الشتات وبلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم، على التوالي.

لنتكاتف معًا للاستفادة من الشتات الأفريقي من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا وفي بلدان إقامتهم.

ولأنه لا مكان يشبه الوطن، معًا، يمكننا بناء أفريقيا التي نريدها.

شكرًا جزيلًا على اهتمامكم.